المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول.

ط.د.باية بن جدي

أ. د. السعيد ملاح

جامعة محمد بوضياف- مسيلة

من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمامات الباحثين والدارسين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم الفكرية هو موضوع المشاركة السياسية لما له من أهمية في تحديد طبيعة الأنظمة الحاكمة وتوجهاتها السياسية، فالمشاركة السياسية هي مبدأ من مبادئ الدولة الوطنية الحديثة وهو المبدأ الذي يمكننا أن نميز في ضوئه بين الأنظمة الديمقراطية القائمة على الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات من الأنظمة التسلطية القائمة على الاحتكار، ولما كانت المشاركة السياسية أحد أهم مقومات التنمية السياسية والدليل الفعلي على وجود ممارسة ديمقراطية حقة. فإنه وفي الوطن العربي هناك الكثير من الغموض الذي يشوب مفهوم المشاركة السياسية إضافة إلى عدم اهتمام الأنظمة السياسية العربية بها كآلية لتحقيق التنمية السياسية والبناء الديمقراطي وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث أزمة مشاركة سياسية في الوطن العربي مما جعل المواطن العربي يبقى بعيدا عن إدارة الشؤون العامة لبلاده.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، التنمية السياسية، الممارسة الديمقراطية، المواطنة، النظام السياسي.

Résumé:

La participation politique est l'un des principes d'un État national moderne, un principe dans lequel nous pouvons distinguer les régimes démocratiques existants du système politique. La liberté et l'égalité des droits et des devoirs des régimes autoritaires monopolistiques et de la participation politique constituent l'un des éléments les plus importants du développement politique et la preuve réelle d'une pratique démocratique authentique. Dans le monde arabe, le concept de participation politique présente une grande ambiguïté, outre le désintérêt manifesté pour les systèmes politiques arabes en tant que mécanisme de développement politique et de construction démocratique, qui a conduit à la crise de la participation politique dans le monde arabe, ce qui fait que le citoyen arabe reste loin de gérer les affaires publiques de son pays. .

Mots-clés: participation politique, développement politique, pratique démocratique, citoyenneté, système politique.

مقدمة:

تمثل المشاركة السياسية أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي وخاصة لدى باحثي العلوم السياسية، لدراسة الثقافة السياسية للشعوب سواء المتقدمة منها أو النامية بغرض التعرف وبشكل معمق على درجة الوعي لدى هذه الشعوب قصد وضع الحلول الكفيلة بتطوير تلك الثقافة وتطويرها نحو منحى أكثر ديمقراطية وحداثة.

كما أنّ المشاركة السياسية تعتبر مبدأ من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الديمقراطية القائمة على الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات من الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تقوم على الاحتكار.

وبعبارة أخرى فإنّ المشاركة هي التعبير العملي عن العقد الطوعي والاجتماعي لا في مفهومه وحسب وهو ما جاء في اغلب الكتابات الغربية. كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية هو مفهوم وافد على الثقافة العربية والفكر السياسي العربي، فالدول العربية تحاول فقط تكييف مفهوم المشاركة السياسية مع تراثها وعاداتها وتقاليدها، أي تقليد النموذج الغربي دون الأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع و حاجات المجتمع.

إنّ المشاركة السياسية تتطلب إشراك جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم بأن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية التي هي في الحقيقة جوهر التنمية السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أنواع إدارة الصراع والأزمات ذلك أن أصل المجتمعات هو الصراع وليس التعاون حيث يمكن أن نتجاوز هذا الصراع عن طريق آليات هدفها في الأخير هو بناء مسار تنموي فعال.

فالتنمية السياسية بوجه عام تنشئ الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي ليصبح نظاما ديمقراطيا، فهي تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية كما تتطلب وجود مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي لا تزال توثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

وقصد التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على جملة من المقومات ومن أبرزها المشاركة السياسية.

أولا: أهمية الدراسة.

إننا لا نستطيع أن ننفي وجود المشاركة السياسية في كل المجتمعات سواء الديمقراطية منها وحتى غير الديمقراطية، فالمشاركة السياسية أصبحت تكتسي أهمية بالغة في الحياة الشعوب فمن خلالها يمكن للمواطن أن يعبر عن آرائه ويساهم في صنع القرار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– كما تعتبر المشاركة السياسية بعدا أساسيا من أبعاد التنمية السياسية.

– و تمثل المشاركة السياسية الإرادة العامة للشعب ومن ثم القضاء على كل مظاهر الاستبداد والتسلط و الانفراد بالسلطة حيث تتضافر جهود الجميع من أجل بناء وحدة الوطن وكل ذلك سيؤدي حتما إلى تنمية المجتمع سياسيا واقتصاديا وثقافيا....الخ.

ثانيا: أهداف الدراسة.

– الإحاطة بمفاهيم المشاركة السياسية والتنمية السياسية والديمقراطية.

– التعرف على المكانة التي تحتلها المشاركة السياسية في دفع عملية التنمية السياسية.

– معرفة مدى الترابط بين المشاركة السياسية وبناء الأنظمة الديمقراطية.

ثالثا: إشكالية الدراسة.

إنّ التنمية السياسية تهدف إلى الاعتماد و إلى حد بعيد على المشاركة السياسية كأحد ركائزها الأساسية، فمن خلال مشاركة سياسية فعالة يمكن تحقيق التطور الذي يحتاجه المجتمع في جميع المجالات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحتما فإنّ غياب المشاركة السياسية سيعرقل عملية التنمية السياسية ويشكل عائقا في مسار بناء النظام الديمقراطي.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للمشاركة السياسية أن تساهم في تحقيق التنمية السياسية وبناء نظام ديمقراطي أكثر استيعابية؟**

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بجملة من التساؤلات الفرعية.

– فيما تتمثل الكتابات الأولى في مجال المشاركة السياسية؟

– ما هو أثر المشاركة السياسية على كل من التنمية السياسية وبناء نظام ديمقراطي فعال؟

– ما هي خصوصية طرح المشاركة السياسية في الوطن العربي وما هي أهم معوقاتها التي حالت دون تحقيق فعال للتنمية السياسية؟

رابعا: فرضيات الدراسة.

سوف يتم صياغة عدة فرضيات يمكن من خلالها الوصول إلى إجابة على هذه الإشكالية وما يتبعها من تساؤلات.

– **الفرضية الأولى:** تقوم المشاركة السياسية على جملة من الوسائل من شأنها أن تعزز الوعي والمواطنة في أوساط المجتمع مما يؤدي إلى تكثيف الجهود نحو تحقيق المزيد من التنمية السياسية وتسريع الخطوات نحو بناء النظام الديمقراطي.

– **الفرضية الثانية:** ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على الموازنة بين الحقوق والواجبات حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة و جعلها حق يتمتع به كل إنسان في المجتمع، فالمشاركة السياسية تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية وتولد لديهم الرغبة في تحويل الأهداف التي يريدونها إلى واقع ملموس، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط المناسبة لنجاح خطط التنمية بما فيها التنمية السياسية.

– **الفرضية الثالثة:** لا ريب أن الحياة السياسية التي تعيشها غالبية الدول العربية والتي تطبعها مجموعة من الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية .....الخ، و التي تشكل عائقا أمام المشاركة السياسية الفعالة فعدم فتح المجال للمشاركة السياسية سيؤثر على الاستقرار السياسي مما يؤدي حتما إلى عرقلة عملية التنمية السياسية.

خامسا: مناهج الدراسة.

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، وتتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من أجل

الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة، لذلك اقتضت دراستي لهذا الموضوع الاعتماد على مجموعة من المناهج هي:

– **المنهج الوصفي**: يرتكز المنهج الوصفي على وصف دقيق تفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة كيفية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة، ولقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الدراسة قصد توصيف ظاهرتي المشاركة السياسية والتنمية السياسية.[1]

– **المنهج التاريخي**: وهو المنهج الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر التي ولدت في زمن معين وفي ظروف معينة، ويعد المنهج التاريخي الأكثر ارتباطا بعلم السياسية من أي علم آخر حتى أن البعض وصفه بأنه علم السياسية الماضية، لذلك نجد أن العديد من الباحثين في علم السياسية أولو اهتماما كبيرا للمنهج التاريخي في دراساتهم وأصبح المزيد من البحوث السياسية يستند إلى وثائق ودراسات تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث، وفي دراستنا هذه لا يمكن فهم ظاهرة المشاركة السياسية دون الرجوع إلى الكتابات الأولى والتي تعطي لمحة أولية حول الظاهرة.[2]

– **منهج دراسة حالة**: وهو المنهج الذي يتجه إلى مجمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة، وقد

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد، المراحل والتطبيقات**، الأردن: دار وائل للنشر، 1999، ص46.

[2]– بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات ، المناهج، الاقترابات**، الجزائر: درا الأمة، 2013، ص97.

استفدنا من هذا المنهج في هذه الدراسة في التعرف على حالة المشاركة السياسية في الوطن العربي.[1]

سادسا: تحديد المفاهيم.

يفضي المجال المعرفي الذي تتطرق إليه أي دراسة إلى طبيعة ونوع المفاهيم التي من المحتمل أن تتعامل معها الدراسة، ومادامت خاصية أي مجال معرفي هي كونه مجال خبرة مشترك للعديد من المختصين والباحثين فإن الغموض قد لا يكون دائما هو الدافع الأساسي لتحديد المصطلحات وإنما طبيعة الاستخدام الوظيفي للمصطلح ضمن الدراسة التي تفرض تحديد دلالته على نحو ما.

وفي دراستنا هذه توجد بعض المفاهيم تم استخدامها وفق مؤشرات بعينها تتماشى مع المسار العام للإشكالية.

1- المشاركة السياسية:

استخدم الباحثون في مجال المشاركة السياسية معايير متدرجة لتعريف المشاركة السياسية إجرائيا ابتداء بالوعي ومتابعة القضايا السياسية مرورا بالتصويت والاتصال بالمسؤولين السياسيين والمشاركة الفاعلة في الانتخابات وصولا إلى الترشح في الانتخابات وتقلد المناصب السياسية.[2]

وقصد الوصول إلى تعريف شامل للمشاركة السياسية يمكن ذكر أهم التعريفات التي قدمها الباحثون سواء الأجانب منهم أو العرب:

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص130.

[2]- محمد عبد الله محمد الحورش، " **الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني" دراسة ميدانية للأمانة العامة بصنعاء"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مارس2012، ص57.

يعرف "صموائيل هنتكتون" المشاركة السياسية بأنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية بقصد التأثير في عملية صنع قرارات الحكومية، سواء كان ذلك النشاط منظما أو عفويا، فرديا أو جماعيا، سلميا أو عنيفا، فعالا أو غير فعال".[1]

في حين ذهب عالم الاجتماع "فليب برود" إلى تعريف المشاركة السياسية على أنها: "جميع الأنشطة الفردية أو الجماعية التي يقوم بها الأفراد وعن طريقها يتم التأثير على سير وعمل النظام السياسي"،[2] حيث يرى أن هناك نوعين من المشاركة السياسية الأولى تقليدية يقوم بها المواطنون من فترة إلى أخرى كالانتخابات و التطوع للمشاركة في الحملات السياسية، أما النوع الثاني فهي المشاركة غير تقليدية التي يقوم المواطنون عندما يكون لديهم مخاوف من سياسات النظام ومثال ذلك توقيع العرائض، المقاطعة الدائمة و الاحتجاجات، أما النوع الثالث فهي المشاركة غير الشرعية أو غير القانونية وهي الأنشطة التي تهدف إلى كسر القانون ويلجأ المواطنون إلى هذا النوع من المشاركة عندما يعجز القانون عن إحداث التغيير وتلبية مطالبهم.[3]

---

[1]- حميد حسين كاظم الشمري، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي**.
http://www.fadrs-com/mag/isswe6 -3 30/12/2014.

[2]- **LaParticipation Politique**
http://www.le-politiste.com/2011/10/la-participationpolitique.html.2015/04/04

[3]- David .L،**What Is Political Participation?**.
http://www.sparknotes.com/us-government-andpolitics/political-science/political-culture-and-public-opinion/section4.rhtml.04/04/2015.

ومن أبرز التعاريف التي قدمها الكتاب العرب نجد التعريف الذي قدمه "عبد الهادي الجوهري" الذي يعرف المشاركة السياسية على أنها: " العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع".

أما "شعبان الحداد" فيرى أن المشاركة السياسية هي: "عملية تطوعية واختيارية يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير على القرار السياسي، من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة كالتصويت في الانتخابات لاختيار ممثليه وحكامه أو الترشح لتقلد المناصب السياسية". [1]

وفي إطار النظرة المحدودة للمشاركة السياسية يمكننا الاستشهاد بالتعريف الذي يحصر المشاركة السياسية في أضيق معانيها فالمشاركة السياسية هي: "حق المواطن في أن يقوم بمراقبة القرارات الصادرة من الحكومة وتقويمها وضبطها".

2- التنمية السياسية:

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من المتغيرات على مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطور البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.[2]

والتنمية كمفهوم له مدلولاته المختلفة تعني حصيلة تفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المتداخلة والمستمرة تشكل كلا منها وبدرجة

---

[1]- عطاء احمد علي شقفة، " **تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس**"، رسالة ماجستير في التربية، تخصص علم النفس التربوي، جامعة الدول العربية، مصر، 2008، ص 44.

[2]- محمد نصر عارف، **مفهوم التنمية**.

http// :www.pdf factory.com.09/04/2015.

متفاوتة عاملا مستقلا وتابعا في الوقت ذاته، وتعني أيضا الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، والحقيقة فإن التنمية بعبارة أخرى هي التغيير المقصود والموجه المخطط باتجاه تحقيق الأهداف.[1]

أما التنمية السياسية فهي مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب:

أولا: كثيرا ما يقع الخلط بين التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى كالتحديث السياسي، الإصلاح السياسي، الديمقراطية،...الخ.

ثانيا: يضم مفهوم التنمية السياسية مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية، إيديولوجية فلسفية، غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل، المساواة القدرة وغيرها.

ثالثا: وهو السبب الذي يتجلى فيه غموض المفهوم أكثر من غيره وهو تعدد التعريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيانا أخرى.

وعموما يمكننا أن نذكر باختصار أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية السياسية.[2]

– تعرف التنمية السياسية بأنها: " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تقوم على المشاركة الانتخابية و المنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والولاء و السيادة".[3]

[1]– مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية والدول النامية**، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص7.

[2]– صالح بلحاج، **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي و الديمقراطية بالجزائر**، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012، ص67.

[3]– محمد نصر عارف، **نفس المرجع سابق الذكر**.

– التنمية السياسية هي: "نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

– التنمية السياسية هي: " قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية".[1]

في حين يرى بعض الباحثين أن التنمية بمفهومها السياسي تعني: " توفير الاستقرار السياسي الذي لا يعني أبدا الجمود وإنما يرتبط بإيجاد مناخ ملائم لتخطيط وتوجيه مسار التغير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة وحسن استخدام الموارد".

وهناك عدة محاولات قام بها علماء السياسية والاجتماع لتصنيف أزمات التنمية السياسية نذكر منها:

أ/تصنيف "جبرائيل ألموند": ويشتمل على أربع أزمات وهي:

– أزمة بناء الدولة: و تشير إلى تهديد خطير من داخل المجتمع أو خارجه يهدد بقاء المجتمع والنظام السياسي.

– أزمة بناء الأمة: ويقصد بها تحول الولاءات الضيقة إلى ولاء للنظام السياسي ككل.

– أزمة المشاركة: وتشير إلى المطالبة المتزايدة بالإسهام في صنع القرار السياسي من قبل شرائح المجتمع المختلفة.

– أزمة التوزيع: وهي تدخلات النظام السياسي للتأثير على توزيع الموارد والقيم بين فئات المجتمع المختلفة.

[1]– صالح بلحاج، **نفس المرجع سابق الذكر**، ص 67-68.

ب/ تصنيف " لوسيان باي": والذي صنف أزمات التنمية السياسية إلى خمس أزمات هي باختصار: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، و أزمة التوزيع.[1]

3- الديمقراطية:

اختلف الباحثون من حيث تعريفهم للديمقراطية حيث ركز البعض في تعريفهم للديمقراطية على الشكل فالديمقراطية حسب هذا الاتجاه هي نظام للحكم أو تجربة في الحكم، أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد و من رواد هذا الاتجاه نجد "لورد بوايسين" و "ولويل".

في حين ركز الاتجاه الثاني في تعريفهم للديمقراطية على المضمون أي أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب ومشاركته في صنع السياسية ومراقبة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب، فهي ليست مجرد نظام للحكم وإنما طريقة حياة مجتمع.

في حين ذهب الاتجاه الثالث إلى تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة وعرفوا الديمقراطية على أنها: نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة ومن بين هذه الآليات: المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، الصحافة.

و بالتالي فإن التعريفات الثلاث السابقة كل منها اهتم بجانب واغفل جوانب أخرى وحتى يمكن الوصول إلى مفهوم شامل للديمقراطية لابد من الجمع بين تلك الجوانب وهو ما ذهب إليه الدكتور "جمال علي زهران" حيث يعرف الديمقراطية على أنها: "أسلوب للحياة يقوم على قناعة كاملة بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة، و قناعة

[1]- محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية**.
.2015/01/22http://site.iugaza.edu.ps/adabour/researches/

كاملة بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة و أن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع متجدد كتعدد الأحزاب والأفكار.[1]

إن الديمقراطية تقوم على مجموعة من المبادئ أو المقومات يتعلق بعضها بشكل الديمقراطية، ومن أهم هذه المبادئ اعتبار الديمقراطية نظاما للحكم، بالإضافة إلى الاحتكام إلى دستور ديمقراطي، أما المبدأ الثالث فهو حكم الأغلبية وهي أحد الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية كنظام للحكم حيث لا يمكن أن يسند الحكم غلى قلة قليلة تتولى إدارة شؤون الأغلبية، أما المبادئ الأخرى للديمقراطية فهي متعلقة بكيفية ممارسة الديمقراطية و أبرزها: مبدأ احترام الحقوق والحريات ومبدأ المشاركة السياسية ومبدأ التعددية الحزبية و أخيرا مبدأ الفصل بين السلطات.[2]

4- المواطنة:

إن المواطنة مفهوم متعدد الأبعاد والمكونات فهو على مستوى القانوني يتضمن منظومة الحقوق و الواجبات و على المستوى الثقافي تتضمن مجموعة القيم والسلوكيات المعبرة عن الانتماء للوطن، فالمواطنة تعد تطويرا للحياة السياسية وتجديدا لمقوماتها الأساسية كما تعد الجحر الأساس للتنمية وتعزيز الانتماء الوطني.[3]

وبعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة سنحاول الإجابة عن الإشكالية، وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاث عناصر رئيسية.

---

[1]- عائشة عباش، " **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص38.

[2]- أحمد صابر حوحو، " **مبادئ ومقومات الديمقراطية**"، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة، د.س.ن، ص ص326، 330.

[3] - معهد البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية (المواطنة)**، 2013/02/09.
.http://www.bna.bh/portal/news/492806.2015/04/10

أولا: استعراض أهم الدراسات الغربية الأولى في مجال المشاركة السياسية:

بدأ مفهوم المشاركة السياسية في التشكل في بداية القرن التاسع عشر بموازاة تشكل وعي جديد يقضي بضرورة مراقبة السلطة السياسية، و كان ذلك عشية ميلاد ما اصطلح عليه "بالمجال العام"(Espace Publique)، والذي قد أعطى شكلا جديدا للمشاركة، فقد اعتبر المشاركة السياسية معيارا لتقييم العمل السياسي من جهة والحكم على مشروعية أي نظام سياسي من جهة أخرى، وهذا ما عبرت عنه الكتابات الأولى لعلماء السياسية من أمثال "دي توكفيل" و "جون ستيوارت ميل" بتركيزهم على دور المواطن الفعال في تحديد شكل ومضمون المجال العام والمشاركة السياسية.[1] و فيما يلي استعراض لأهم الكتابات الغربية في مجال المشاركة السياسية.

1- توماس هوبز والمشاركة السياسية: ينطلق "هوبز" في أفكاره من خلال تصويره للحالة الطبيعية للدولة المتميزة بسيطرة القوة، أي قوة الفرد وكفاحه بهدف تحقيق غاياته والذي يدخل في منافسة مع الآخرين لهم نفس الأهداف.

ولقد أسس "هوبز" نظرية العقد الاجتماعي على أساس السلطة المطلقة للحاكم التي يراها المفصل الوحيد للتخلص من حالة الفوضى، وأضاف أنه لا يجوز الخروج عن المجتمع المدني مهما كانت الأسباب ولو تطلب الأمر استخدام القوة.

وهذا ما جعل أفكار "توماس هوبز" تتعرض للعديد من الانتقادات من حيث أنه أنكر المشاركة السياسية واعتبر السلطة ملكية للأفراد الذين كونوا المجتمع المدني،

[1]- عبد الحق لبيض، **أي مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2178، 2008/02/01.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123518.0215/04/10

وهم الذين تنازلوا وفرضوا بموجب هذا العقد الحاكم لإدارة الحكم وله حق التصرف المطلق، ومن ثم تنتفي المشاركة السياسية من سلطة الدولة.[1]

2- نظرية جون لوك حول المشاركة السياسية: يذهب "جون لوك" في كتابه "الحكومة المدنية" إلى اعترافه بحق الشعب في التمرد والثورة إذا ما أخل الحاكم بالتزاماته كحاكم.

وهذه نتيجة منطقية لمنطقه في فكرة العقد، الذي محتواه أن الحاكم طرف في التعاقد الذي يلتزم بحدوده، وهو ما اعتبره نوعا من أنواع المشاركة.[2]

3- جون جاك روسو والمشاركة السياسية: يعتبر "روسو" أول من تصور مجتمعا يقوم على النظام الديمقراطي المباشر في العصر الحديث، حيث طرح في مؤلفه "العقد الاجتماعي" بأن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا ممثلين، فما هم إلا منفذين لإرادتهم وكل قانون لا يوافق عليه الشعب لا يمكن أن نسميه قانونا.

كما أن "روسو" لم يأخذ بمبدأ إطلاقيه الفصل بين السلطات ولم يقبل تقسيم السلطات، و يعتقد أن الإرادة العامة لا يمكن أن تخطئ لأنها تبحث عن الصالح العام.[3]

4- دراسة "فيربا" و"باي" و"كيم" حول المشاركة السياسية(1978): تصب دراسة هؤلاء الكتاب حول المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسية في سبع دول تتشابه أنظمتها السياسية هي: استراليا، الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان، هولندا، الهند، يوغسلافيا سابقا.

---

[1]- سعاد بن قفة، " **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين نموذجا (1962-2005)**"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-2012، ص52-53.

[2]- محمد لمين لعجال، " **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007، ص 239-246.

[3]- سعاد بن قفة، **نفس المرجع سابق الذكر**، ص53-54.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم تشابه الأنظمة السياسية لهذه الدول إلاّ أن المشاركة الجماهيرية تختلف من حيث الحجم في الحياة السياسية، نتيجة ما يقوم به النظام السياسي في توعية الجماهير بضرورة المشاركة السياسية ومدى وجود الأحزاب وجماعات الضغط ودورها في تفعيل إشراك هذه الجماهير في الحياة السياسية.

5- المسح النظري لـ "وينز"و"هنتكتون"(1987): حيث اشتمل هذا المسح على الأنشطة والمجالات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية في الولايات المتحدة، وتوصلا الباحثان من خلال دراستهما إلى تحديد أهم العوامل المحددة لمشاركة المواطنين في المجالات السياسية كالانتخابات، الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

وحددا العوامل الآتية التي تؤثر في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية و هي : الانتماءات التنظيمية، الانتماء الجغرافي، الانتماءات الجماعية العشائرية.

6- دراسة "دفيد استون" و"كوثر": انصبت هذه الدراسة على علاقة المشاركة السياسية بالإحساس بالمواطنة، أجريت الدراسة حول عينة متكونة من 500 مواطن من ولايتي "بالما" و"برمنجهام" بإنجلترا.

خلصت دراستهما إلى وجود علاقة وطيدة بين المواطنة والسلوك الانتخابي والمشاركة، بينما هناك علاقة سلبية بين الإحساس بالمواطنة والمعسكرات والحديث عن السياسية.[1]

ثانيا: أثر المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية:

1- أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية:

إن جوهر التنمية السياسية هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية مما يولد لديهم الشعور بالرضى حيث أنّهم أصبحوا فاعلين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات

[1]- محمد لمين لعجال، **نفس المرجع سابق الذكر**،ص239-246.

وتنفيذها وهذا ما يساهم في حل الكثير من الأزمات السياسية التي تواجه النظام السياسي.[1]

فالمشاركة السياسية تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية وفي الوقت نفسه قد تشكل عائقا في وجهها وهو ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية، حيث تتولد مجموعة من الظروف قد تؤدي إلى عرقلة المشاركة وعدم تحقيق أهداف التنمية السياسية ومن ابرز هذه الأوضاع والظروف والتي تنبثق في ظلها الأزمة ما يلي:

– أن تعتقد الصفوة الحاكمة أنّها تستطيع أن تحكم بمفردها إما استنادا إلى دعاوى الحق الإلهي أو التاريخي، وإما لشعورها أنّ القوة السياسية وقف على طبقات معينة.

– أن تنتظم الجماعات أو الطبقات المتطلعة للمشاركة السياسية في منظمات سياسية أو شبه سياسية تعتبرها الصفوة الحاكمة منظمات غير مشروعة على الرغم من إقرارها حق المواطنين في تشكيل مثل هذه المنظمات.

– أن تعتبر الصفوة الحاكمة أنّ المطالب التي تطرحها الجماهير والجماعات الساعية للمشاركة في العملية السياسية مطالب غير مشروعة لأن الأسلوب الذي تطرح به هذه المطالب غير مقبول كاللجوء إلى العنف والاحتجاجات.

[1] - عائشة عباش، **نفس المرجع سابق الذكر**، ص13.

كل هذه الأوضاع تعكس تحفظ الصفوة الحاكمة على حق المساواة السياسية وتتحكم في قدرات النظام السياسية ووظائفه بما يخدم مصالحها، و هي بهذا كله لا تدفع إلى عملية تطوير النظام السياسي ولا تساعد على تفعيل عملية التنمية السياسية بل تعوقها وتقلل من إمكانية تحقيقها.[1]

لذلك تتطلب المشاركة السياسية ضرورة توفر عدة عوامل تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها وتساعد على تحقيق أهداف التنمية الشاملة بما فيها التنمية السياسية، وهذه العوامل هي كالآتي:

- ارتفاع مستوى الوعي لدى الجماهير: حيث لا يمكن أن يشارك الفرد في المجال السياسي وهو في حالة استرخاء، فعلى الفرد أن يدلي بصوته في الانتخابات والتوجه إلى مكان الاقتراع، والفرد يجب أن يكون واعيا بكل ما يقوم به، ومن ثم يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي على أساس أن الأفراد لابد أن يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به سواء كانت هذه الأنشطة عقلانية أو ليست عقلانية لكنها أنشطة واعية.[2]

ويمكن لهذا الوعي أن يكتسب إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع.

---

[1]- رشيدة بوجحفة، " **المشاركة السياسية ودورها في تحقيق عملية التنمية السياسية**"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2014/09/18.

http ://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:-maraasiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7.03/01/2015.

[2]- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية " اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم حولنا"**، مصر: د.د.ن، 2005، ص24.

– الشعور بالانتماء للوطن أو المواطنة: وهو إحساس المواطنين بأنّ مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية هو واجب تفرضه العضوية في هذا الوطن.[1]

فمفهوم المواطنة يقوم على القيم و المثل العليا التي تدعوا إليها التنمية السياسة وهي المساواة والحرية والعدالة والتي تفترض في مجملها توافر مناخ يكفل المشاركة السياسية.[2]

– الإيمان بجدوى المشاركة السياسية لأنّ إحساس المواطنين بأهمية المشاركة وسرعة استجابة القيادة السياسية سيعمق الشعور بالانتماء للوطن.[3]

ومن ثم فإن إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في صنع القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثليهم، أي المشاركة في الحياة العامة يولد الأمن و الاستقرار السياسي داخل الدولة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية السياسية.[4]

---

[1]– رشيدة بوجحفة، **نفس المرجع سباق الذكر**.
http ://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:-maraasiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7.03/01/2015.

[2]– معهد البحرين للتنمية السياسية، **نفس المرجع سابق الذكر**.
http://www.bna.bh/portal/news/492806.2015/04/10.

[3]– رشيدة بوجحفة، **نفس المرجع سابق الذكر**.
http ://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:-maraasiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7.03/01/2015.

[4]– حميد كاظم الشمري، **نفس المرجع سابق الذكر**.

2- المشاركة السياسية والديمقراطية:

ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات فهي سمة من سمات الأنظمة الديمقراطية، حيث يتوقف نمو و تطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة السياسية وجعلها حقا يتمتع به كل إنسان في المجتمع.[1]

إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية حيث أن روح الديمقراطية وشرعية النظام السياسي يرتبطان بها، و بما أنّ المشاركة السياسية من قبل الشعب فهي تمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية بالإضافة إلى كونها تتأثر إيجابا أو سلبا على طبيعة نشأة الفرد، فإن تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب توافر مجموعة من الشروط والإجراءات كاحترام و تكريس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتفعيل دور الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني و تعميم الممارسة الديمقراطية.[2]

ثالثا: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي:

لا ريب أن الحياة السياسية التي يعيشها الوطن العربي باعتباره من العالم الثالث بحاجة إلى تنمية سياسية تتوافق وتتماشى مع مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد،[3]

---

[1]- رشيدة بوجحفة، **نفس المرجع سابق الذكر**.
http ://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:-maraasiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7.03/01/2015

[2]- نجيم مزيان، **ركائز التنمية السياسية**.
http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2.09/04/2015.

[3]- حسن بن كادي، " **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها** "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص17-18.

و رغم كل محاسن المشاركة السياسية إلاّ أنّها في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين إلى ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، حيث نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، و يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة بقبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.[1] ومن أهم العوامل أو الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة للمشاركة السياسية في العالم العربي نذكر:

1- الدول العربية كجزء من الدول النامية: حيث تشترك الدول العربية مع الدول النامية في مجموعة من الخصائص التي تنبع من خاصية واحدة وهي التخلف سواء في معناه الاقتصادي كالاعتماد على رؤوس الأموال و التركيز على التصدير أو في معناه الاجتماعي (الفقر، الأمية، الجهل).[2]

2- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين)

3- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية أو انتخابات غير نزيهة أو عدم شرعية السلطة.

4- اللامبالاة السياسية: أي ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني.

5- العزلة السياسية: (الإحساس بأنّ الفرد مهمش وليس له دور مما يدفعه إلى العزوف عن المشاركة وذلك عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية.[3]

---

[1]- محمد لمين لعجال، **نفس المرجع سابق الذكر**، ص 246.

[2]- علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، د.ب.ن، د.د.ن، د.س.ن. ص 17.
.2015/04/09http// : www.kotobarabia.com.

[3]- محمد لمين لعجال، **نفس المرجع سابق الذكر**، ص 246.

الـخاتمـة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن المشاركة السياسية تعتبر من المفاهيم والقضايا التي أصبحت محلا لتفاوت الآراء بين الكتاب والمنظرين حيث تركز الخلاف حول مفهوم المشاركة السياسية وخصائصها واهم الأنشطة السياسية التي تنطوي عليها، إلاّ أنّ المشاركة السياسية في الوقت الحالي أصبحت من المهمات الضرورية في الحياة فهي تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطنين.

إذن فالمشاركة السياسية ترتبط بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توفر الحرية للتنظيمات الحزبية، وكذلك في قدرة استيعاب الصفوة الحاكمة على أنّ السلطة ليست حكرا عليها بل لابد من إشراك الجميع قصد النهوض بعملية التنمية السياسية، وهذا لأنّ فتح المجال أمام المشاركة السياسية سيؤدي بالضرورة إلى القضاء على أزمة الهوية التي يعاني منها المواطنين، ثم تأتي تبعا لذلك حل لأزمة الشرعية ثم أزمة التوزيع والتغلغل.

كما أن المشاركة تساهم في بناء نظام ديمقراطي لديه القدرة على إدارة الصراع وتحقيق التوازن بين شرائح المجتمع المختلفة ويقوم على المزيد من الاستيعابية.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لكيفية سير المشاركة السياسية في دول الوطن العربي إلاّ أنّه يمكن القول أنّ غالبية الدول تمضي نحو المزيد من إتاحة الفرصة للمشاركة الإرادية والواعية للجماهير، والتأكيد على الحق الديمقراطي للأفراد في ممارسة مهامهم و المشاركة في القضايا المصيرية.

إلاّ أنّ هذا لا يكفي وفي هذا الإطار يكمن تقديم بعض الاقتراحات لتجاوز أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي و ذلك من خلال:

– على الدولة توسيع مجال المشاركة السياسية باعتبارها المرجعية الأعلى لصنع القرار، و يجب وضع المسؤولية الأولى على النظام السياسي لتحفيز المواطنين على المشاركة

السياسية من خلال فتح المجال لحرية الانتخاب والترشح والانتماء إلى الجماعات الحزبية، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل حماية القانون.

– تفعيل دور وسائل الإعلام، وإتاحة الفرصة لمختلف التيارات السياسية للتعبير عن آرائها بغية الترويج للثقافة السياسية.

– العمل على إيجاد تنمية حقيقية بمختلف أبعادها قصد القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول الوطن العربي، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الوعي السياسي واهتمام الموطنين بالشأن السياسي العام.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
2. بلحاج صالح، **أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي و الديمقراطية بالجزائر**، الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.
3. زويلف مهدي حسن، اللوزي سليمان أحمد ، **التنمية الإدارية والدول النامية**، الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.
4. طاشمة بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، الاقترابات**، الجزائر: درا الأمة، 2013.
5. عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد، المراحل والتطبيقات**، الأردن: دار وائل للنشر، 1999.

6. خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية " اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم حولنا"**، مصر: د.د.ن، 2005.

ثانيا: المقالات العلمية.

7. حوحو أحمد صابر، " **مبادئ ومقومات الديمقراطية"**، مجلة المفكر، العدد 05 جامعة بسكرة، د.س.ن.

8. لعجال محمد لمين ، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة بسكرة، نوفمبر 2007.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

9. الحورش محمد عبد الله محمد، **الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني" دراسة ميدانية للأمانة العامة بصنعاء"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مارس2012.

10. بن كادي حسن، " **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها** "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

11. بن قفة سعاد، "**المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين نموذجا (1962-2005)**"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-2012.

12. عباش عائشة، "**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

13. شقفة عطاء أحمد علي ، "**تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس**"، رسالة ماجستير في التربية، تخصص علم النفس التربوي، جامعة الدول العربية، مصر، 2008.

رابعا: المواقع الالكترونية:

أ/ باللغة العربية:

14. الشمري حميد حسين كاظم، **دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي**.

http://www.fadrs-com/mag/isswe6-3 30/12/2014.

15. بوجحفة رشيدة ، **المشاركة السياسية ودورها في تحقيق عملية التنمية السياسية**، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2014/09/18.

http ://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=330:-maraasiyassa-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7.03/01/2015.

16. دبور محمد علي، **دراسات في التنمية السياسية**.

http://site.iugaza.edu.ps/adabour/researches/ 2015./01/22

17. لبيض عبد الحق ،**أي مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد2178، 2008/02/01.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123518.0215/

18. هلال علي الدين ، مسعد نفين ، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، د.ب.ن، د.د.ن، د.س.ن. ص 17.

http// : www.kotobarabia.com.2015./04/09

19. مزيان نجيم ، **ركائز التنمية السياسية**.

http://nador.nadorcity.com/%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2.09/04/2015.

20. معهد البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية** (**المواطنة**)، 2013/02/09.

http://www.bna.bh/portal/news/492806.2015/04/10.

21. عارف محمد نصر ، **مفهوم التنمية**.

http// :www.pdf factory.com.09/04/2015.

ب/ باللغة الأجنبية:

22.L , David، **What Is Political Participation?**.

http://www.sparknotes.com/us-government-andpolitics/political-science/political-culture-and-public-opinion/section4.rhtml .04/04/2015.

23-**La participation politique**. 2011/02/14.

http://www.le-politiste.com/2011/10/la-participationpolitique.html.2015/04/04L.